

الإشارة: صخر زيتي/٢٠٠٥/٢٥٢/٢٠١٢
عمان ٢٧ أيار ٢٠١٢

للإتصال
السيد
٥/١٥

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
عمان - الاردن

تحية واحتراماً وبعد،

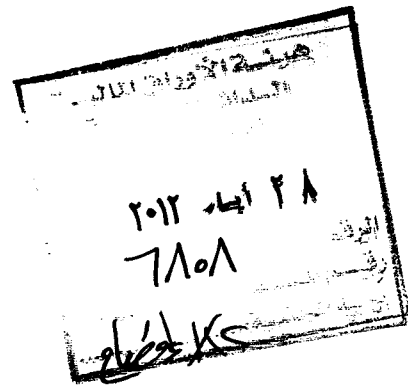
الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة العادي

أرفق لكم طيه نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة الوطنية لإنتاج النفط
والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي والمنعقد بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

نائب رئيس مجلس الإدارة
م. ساجا سلطي

الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة
الكهربائية من الصخر الزيتي م.ع.م



نسخة الى:
- قسم المساهمين
- الملف العام



وقائع الاجتماع السنوي الرابع للهيئة العامة العادي المؤجل
لمساهمي الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي
والمنعقد بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨

سبق هذا الاجتماع دعوة لعقد اجتماع الهيئة العامة العادي صباح يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٤/٢٩، ولما لم يكتمل النصاب القانوني تم تأجيل الاجتماع الى صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٥/٨، عقدت الهيئة العامة لمساهمي الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي اجتماعها العادي الرابع المؤجل في مقر الاكاديمية الصناعية الدولية للأعلام (المحطة الفضائية الصناعية الدولية)، للنظر في جدول أعمال هذا الاجتماع:

- ١- تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادية في اجتماعها السنوي الثالث وإقراره.
- ٢- سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠١١ والمصادقة عليه.
- ٣- سماع تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١
- ٤- مناقشة ميزانية الشركة وحساباتها الختامية كما في ٢٠١١/١٢/٣١ والمصادقة عليها.
- ٥- ابراء ذمة اعضاء مجلس الادارة عن عام ٢٠١١.
- ٦- انتخاب مجلس الادارة الثاني للشركة.
- ٧- انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٢ وتفويض مجلس الادارة بتحديد بدل اتعابهم.
- ٨- أي أمور أخرى تقترحها الهيئة.

وقد استهل معالي الدكتور ماجد خليفة / رئيس الجلسة الاجتماع بالترحيب بالسادة المساهمين ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد عودة حافظ وبالسيد ستيف كرادشه / ممثل السادة شركة طلال ابو غزاله وشركاه الدولية والاستاذ نزار مصلح / مندوب المستشار القانوني للشركة.

وقام معالي رئيس الجلسة بالطلب من عطوفة السيد عودة حافظ الإعلان عن توفر النصاب القانوني للجلسة، فأشار السيد عودة حافظ إلى أن عدد المساهمين الحاضرين لهذا الاجتماع هو (٢٦) مساهماً من اصل (٢,٢٤٢) مساهماً يحملون أصالة ما مجموعه (٢,٤٥٦,٣٦٦) سهماً ووكالة ما مجموعه (٤٩٨,٢٩٤) سهماً أي ما مجموعه (٢,٩٥٤,٦٦٠) سهماً تشكل ما نسبته (٥٩,٠٩%) من مجموع اسهم الشركة البالغة (٥,٠٠٠,٠٠٠) سهماً.



كما أشار مندوب عطفة مراقب عام الشركات إلى أن (٧) أعضاء من اصل (١١) عضواً من أعضاء مجلس الإدارة يحضرون هذا الاجتماع، كما يحضره أيضاً السيد ستيف كرادشه كممثل عن السادة شركة طلال ابو غزاله وشركاه الدولية / مدققي حسابات الشركة الخارجيين والاستاذ نزار مصلح / مندوب المستشار القانوني للشركة.

وأشار السيد عودة حافظ إلى أن الشركة قد قامت بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لانعقاد هذا الاجتماع من إرسال الدعوات والإعلان في الصحف وفي محطات التلفزيون والى أن النصاب القانوني لهذه الجلسة متوفر وان ما يصدر عنها من قرارات تعتبر ملزمة للشركة.

وبعد ذلك قام معالي الدكتور ماجد خليفة / رئيس الجلسة بتسمية السيدين فهد طويله وعيسى الشوابكه كمرافقين للجلسة والسيد عماد الشيخ كاتباً لها.

وتمت مناقشة جدول الأعمال على النحو التالي:

أولاً / تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي في اجتماعها الثالث وإقراره:
تم تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة الثالث والمنعقد بتاريخ ٢٠١١/٤/١٢، من قبل كاتب الجلسة السيد عماد محمد الشيخ، وتم إقراره بالاجماع من قبل الهيئة العامة.

ثانياً / سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة لسنة المالية ٢٠١١ والمصادقة عليه:
قام معالي الدكتور ماجد خليفة بتلاوة تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠١١، وتحدث الرئيس بشكل مفصل عن الشركة الوطنية وعن تاريخ تأسيسها عن انها الشركة الوحيدة التي يختلط فيها المفهوم السياسي مع الاقتصادي وتحدث عن فكرة انشاء هذه الشركة وانه تفاجأ بأن اكبر مساهم في الشركة كان يحمل ١٠٢ الف سهم وانه جمع ٣٤٠٢ مساهم وتحدث عن المساهم الذي كان يملك ٣٥٠ سهم والذي قال انه يساهم في هذه الشركة لاجل ان يكون في الاردن انتاج نفطي يستطيع ان يدفأ اولاده بدون كلفة عالية، وان عمليه تأسيس الشركة قد استمرت لمدة سنتين.

كما وازداد الرئيس انه تم الاتفاق على استخدام تكنولوجيا UTT-3000 وهذه التكنولوجيا ثلاثية الانتاج من نفط وغاز وطاقة كهربائية وانها ليست بحاجة الى كثير من المياه لانتاج النفط، وتحدث عن ان في عام



٢٠١٥ سيكون الانتاج ٩٠,٠٠٠ برميل يوميا الى ان نصل الى عام ٢٠٢٠ لاكتفاء ذاتي من النفط في الاردن.

وبعد ذلك تحدث عن الشريك الاستراتيجي وهي شركة Cj Group وانه تم تأسيس شركة مساهمة خاصة بأسم شركة السلطاني الدولية للنفط برأسمال ١١٠,٠٠٠ دينار تملك الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية (٥١%) من رأسمال الشركة ومجموعة Cj Group (٤٩%) وان الارض التي تم الحصول على موافقة وزارة الطاقة والثروة المعدنية وسلطة المصادر الطبيعية هي بأسم الشركة الوطنية وتكون من ضمن ما تقدمه الشركة الوطنية للشراكة وعلى أن يتم توفير التمويل من قبل الشريك الهندي بقيمة ٢,٧ مليار (٢٧٠٠ مليون) دولار، وقد قمنا بوضع جدول زمني لذلك كما واشترطنا عليهم دفع مبلغ ٧ مليون دولار للشركة الوطنية من مجموعة Cj Group .

كما قام الرئيس بالتحذير بأن هذه الشركة هي لإنتاج البترول وليس لتحويلها لإنتاج البتروكيماويات.

وبين الرئيس بأنه اطال الحديث ولكن لا بد من الشرح في هذا الموضوع ، وبين انه ما قد تم خلال هذه المرحلة قد اوجدنا في مرحلة جديدة نسلم فيها الراية لآخوة اعزاء لقيادة هذه الشركة واتنا نريد ان يكون هذا البلد بلداً نفطياً.

ثالثاً/ سماع تقرير مدققي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ :

قام السيد ستيف كرادشة / ممثل شركة طلال ابو غزاله وشركاه الدولية بتلاوه تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للسنة المنتهية كما في ٢٠١١/١٢/٣١، وتم اقراره بالاجماع من قبل الهيئة العامة.

رابعاً/ مناقشة ميزانية الشركة وحساباتها الختامية كما في ٢٠١١/١٢/٣١، وتطلعات الشركة المستقبلية ، وتم فتح باب النقاش:

تحدث المساهم احمد حماد واستفسر عن قضية الشركة على السيد سعيد الجعبري وبأن اسقاط الدعوة مقابل الكميالات اسقط حق الشركة للمطالبة بالقضية الاصلية وبأنه أصبح الآن الموضوع هو موضوع الكميالات فقط التي قام السيد سعيد الجعبري بإنكار هذا الدين ، وتحدث عن الحاجة لمعالجة الخسائر المتركمة واقترح اعادة هيكلة رأس المال؟



اجاب السيد الاستاذ نزار مصلح المستشار القانوني للشركة بأنه لا يوجد اسقاط للدعوى الجزائية الموجودة لدى الحق العام وانه عن طريق الحصول على الكمبيلات تم زيادة ضمانات الدين ، واجاب السيد ستيف كرادشه ممثل شركة طلال ابو غزاله وشركاه الدولية بأنه تم اخذ المخصصات في قضية الجعبري واثنى عليه المساهم احمد حماد و اضاف ستيف انه لا مانع من الانتظار لنهاية عام ٢٠١٢ ، وبعد ذلك يتم تحديد فيما اذا كان هناك حاجة لتخفيض رأس المال اولاً .

وأضاف معالي الرئيس بأن مبلغ ٧ مليون دولار يعتبر كسب للشركة حيث ان المرحلة الثانية والثالثة لن تستهلك هذا المبلغ .

واستفسر المساهم سابا سلطي عن شركة Cj Group وهل يتوفر معلومات اكثر عن الشركة لمعرفة مدى التزامهم ؟

اجاب الرئيس بأننا حصلنا على معلومات من السفير الاردني في الهند وافادنا بأنها من الشركات الكبرى في الهند وتم الحصول على ميزانيات لاربع سنوات للشركة وتم ارسال الميزانيات الى مكتب السادة طلال ابو غزاله لتدقيقها .

واستفسر السيد سابا سلطي هل يوجد خطة لتنفيذ المشروع او برنامج واضح لمسيرها وهل هناك جدول زمني ؟

اجاب الرئيس ان هذه المرحلة تتعلق بالامتيان وبدأنا بدراسة جدوى اقتصادية بنكية ودراسات تقوم بها الشركة الروسية وقد تم عمل اجتماعات بوجود الشريك الاستراتيجي وبحضور ممثل الشركة الروسية السيد رسلان ، وقد تم الاتفاق على ان يقوم بأعمال معينة وتفاوض معه على موضوع الكلفة وانه بشهر ٢٠١٢/٨ سيتم توقيع الامتيان .

واستفسر المساهم عبدالله الشوابكه بأنه في مؤتمر الصخر الزيتي الذي يعقد حالياً في البحر الميت تم التنويه بان شركة السلطاني هي الطرف الحاصل على مذكرة التفاهم مع السلطات الاردنية MOU وهذا ما يتعارض مع كلام رئيس المجلس و اضاف بأن يتم التوضيح بهذا الخصوص وما هو وضع الشركة الوطنية بعد ظهور شركة السلطاني فهل هي بقية لها دور فعال؟ وهل تم لغاية اليوم التزام الشريك الهندي بجدول الدفعات ، والالتزام بالاتفاقية لغاية هذه اللحظة؟



اجاب الرئيس نحن ما زلنا في بداية تأسيس شركة السلطاني والارض هي بموجب الاتفاقية مع الشركة الوطنية لانتاج النفط ولم يتم التوقيع على ايه اتفاقية بين شركة السلطاني والوزارة او سلطة المصادر الطبيعية ، وازداد بان الالتزام يلزم بموجب الاتفاقية وان خيراتنا يبحثون عن موقع اضافي للتقيب وهو وادي النعضيه لاجل الحاقها بقطعة الارض السلطاني لصالح الشركة الوطنية لانتاج النفط .
واننا قمنا باستأجار مكتب جديد لشركة السلطاني وللشركة الوطنية لانتاج النفط مما أدى الى تخفيض تكاليف الايجار على الشركة الوطنية من ٢٢ الف الى ٧ الاف في السنة، وان الشركة الوطنية لانتاج النفط مالكة لـ ٥١% من شركة السلطاني وبالتالي الارض بالاتفاق مع الوزارة هي ملك الشركة الوطنية لانتاج النفط.

وتم السؤال ايضاً هل تم التنازل أو الاتفاق على التنازل من قبل الشركة الوطنية لانتاج النفط على مذكرة التفاهم مع الوزارة لصالح شركة السلطاني فأجاب الرئيس بأنه لم يتم التنازل عنها.

واستفسر السيد سابا حول وجود بنود في الاتفاقية يحمي الشركة الوطنية اذا كان هناك اخلال او عدم التزام الشريك الهندي بالتزاماتهم لظروف معينة وفي حال لم يتم الالتزام هل سنضطر للجوء الى المحاكم وبالتالي تعطيل استغلال الثروة (السلطاني) ؟

اجاب الرئيس ان الاتفاقية وحسب معلوماته القانونية فإن الجوانب القانونية مغطاه والجوانب التكنولوجية والامور مطمئنة.

واستفسر السيد سابا سلطي هل يوجد في الاتفاقية اي بند يحمي مساهمي الشركة الوطنية لانتاج النفط في شركة السلطاني من انخفاض نسبة الملكية ؟

اجاب الرئيس بأن حقوق الطرفين محفوظة ، حقنا كشركة محفوظ بموجب العقد ومن ناحية اخرى وبخصوص مبلغ ٧ مليون دولار فقد بدأت الاجراءات من محافظ البنك المركزي الهندي لتحويل ١٠٠ الف يومياً وحسب معلوماتي فان مبلغ ٣٠٠ الف دينار وصلت لحساب شركة السلطاني، وتم الاستفسار حول ما اذا كان المبلغ للشركة الوطنية لانتاج النفط ام لشركة السلطاني؟ فكانت الاجابة انه لشركة السلطاني .

واضاف بأن كل الشركات الاجنبية حجزت على الاراضي بغرض الحصول على امتياز ولكنها غلدرت ولم تقم بأيه اعمال تنفيذية الا الشركة الوطنية لانتاج النفط التي تعمل ليلاً نهاراً من اجل انتاج النفط من الصخر



الزيتي وان الشريك الهندي جاء في عمله جدول زمني يتضمن موعد في شهر ٨-٢٠١٢/٩-٢٠١٢ لكي نتقدم لاخذ الامتياز.

واستفسر المساهم سابا سلطي ايضاً لماذا لم يتم عرض الاتفاقية على الهيئة العامة ؟

اجاب المستشار القانوني السيد نزار مصلح بأن المجلس هو المفوض من الهيئة العامة لاخذ القرارات ، واجاب الرئيس ايضاً بأنه لم يحدث اجتماع هيئة عامة خلال تلك الفترة وليس هناك من ناحية قانونية ان يعلن امام الهيئة العامة والامر موكل الى مجلس الادارة.

كما استفسر السيد سابا سلطي بالنسبة لاجتماع الهيئة العامة لماذا لم يتم دعوه الهيئة العامة للاجتماع قبل هذا التاريخ وسبب تأخير الاجتماع لما بعد انتهاء المجلس بتاريخ ٢٠١٢/٤/٥؟

اجاب مندوب عام مراقب الشركات السيد عودة حافظ بأنه يجوز ان يكون الاجتماع قبل ٢٠١٢/٤/٣٠ وان صلاحية المجلس تمتد لمدة ثلاثة شهور بعد انتهاء الولاية.

كما واستفسر عن ما هي القرارات التي تم اتخاذها من قبل المجلس بعد تاريخ ٢٠١٢/٤/٥؟
اجاب معاليه بأنه تم تجديد عقد مدير عام الشركة لاستمرارية الادارة.

استفسر المساهم فادي المراشده حول عقد المدير العام اذا تم تجديده بعد انتهاء العقد ام قبل انتهاء مدة العقد؟ فكانت الاجابة من المدير العام السيد عبد الرحيم الزعبي بأنه تم توقيع عقده بشهر ٦/٢٠٠٨ وبحكم القانون اذا لم يتم اي جديد على الاتفاقية او العقد فيعتبر العقد ساري المفعول ، ومن عام ٢٠٠٨ الى الان فأن المدير العام نفسه وبناءاً عليه فإن العقد يحدد تلقائياً.

وهنا طلب السيد فادي مراشده ان يكون هناك رأي قانوني حيث ان العقد تم تجديده قبل انتهاء مدته ، كما طلب السيد سابا الفترة التي تم تمديد العقد فيها ؟
فأجاب المدير العام بأنه تم تمديد العقد لمدة ثلاث سنوات وبراتب ٣٥٠٠ دينار شهرياً وهو نفس الراتب في العقد القديم.

وسأل المساهم عبدالله الشوابكه عن راتب المدير العام في شركة السلطاني ومدته العقد الموقع؟

فكانت الاجابة من رئيس المجلس بأنه تم توقيع عقد لمدة ٤ سنوات وبراتب ٨٠٠٠ دينار شهرياً .



فعقب السيد سابا سلطي بان هذا يعتبر الزاماً للمجلس بعقد لمدة ٤ سنوات وما هو الهدف من تجديد عقده وهل تم توقيع عقود جديدة لموظفين آخرين؟
فتمت الاجابة من معالي الرئيس بان رئيس المجلس حصل على راتب ٧٠٠٠ دينار ولمدة ٤ سنوات بصفته الرئيس التنفيذي لشركة السلطاني وهناك موظفين اثنين حصل كل منهم على راتب ٥٠٠٠ دينار من شركة السلطاني وعليه تحفظ السيد سابا سلطي.

كما استفسر السيد سابا سلطي عن المقومات او المؤهلات التي شجعت المجلس على تجديد عقد المدير العام؟

اجاب الرئيس هو رجل اداري ولمس اعضاء المجلس قدرته وقد تم تجديد عقده بأجماع المجلس.

وقام السيد سابا بتقديم ورقة موقعة من السادة المساهمين التاليه اسماؤهم سابا سلطي ، عبدالله الشوابكه، فادي مراشده، مجدي برجوس، عدلي قناديلو، يوسف بني خالد، ايمن ملحم ونايف سبيتان ، وينص على "اقرار الميزانية مع التحفظ على رواتب الادارة العليا ، وكذلك التحفظ على ايه عقود عمل ابرمت مع اي من موظفي الشركة اللذين كانوا يعملون في الشركة في عام ٢٠١١ و / او اي عقود عمل جديدة مع اي من موظفي الادارة العليا الذين كانوا يعملون في الشركة خلال عام ٢٠١١ ، ورتبت عقود العمل الجديدة معهم مزايا مالية او مدد زمنية لمصلحتهم على حساب الشركة واموالها ، وايه قرارات اتخذها مجلس الادارة بعد تاريخ ٢٠١٢/٤/٥ ، وخاصة اذا كانت تؤثر على المركز المالي للشركة وكذلك التحفظ على ايه امور او قرارات قد يتبين مستقبلاً وجود مصالح مشتركة او منافع مالية او مكاسب لايه عضو من اعضاء مجلس الادارة او لاي موظف من موظفين الادارة العليا في الشركة او / و اي شركة تابعة او حليفة لها ، مع عدم اخلائنا لمسؤولية مجلس الادارة عن اي من تلك القرارات."

كما استفسر المساهم محمد امين المراشده انه هل سيتم رفع رأس مال شركة السلطاني ام بقاته كما هو؟
اجاب الرئيس ان الاتفاقية بين الشركة الوطنية لإنتاج النفط و CJ Group هي اننا لا نساهم سوى بالمبلغ الذي تم دفعه وهو مبلغ (٥٦,١٠٠) دينار وهو قيمة مشاركتنا في شركة السلطاني فقط.

ثم استفسر المساهم عبدالله الشوابكه عن المبلغ الذي سيساهم به الشريك الهندي (٢٧٠٠ مليون دولار) فهل سيسجل كدين او جاري شركاء أم كمساهمة من قبل الشريك الهندي في رأس مال الشركة؟



فأجاب الرئيس بأن الرأس المال لشركة السلطاني هو ١١٠,٠٠٠ دينار وبأن جميع المصاريف والتمويل من مسؤولية الشريك.

ثم استفسر المساهم مجدي برجوس: هل تحويل الامتياز من الشركة الوطنية لانتاج النفط الى شركة السلطاني قانوني؟

اجاب الرئيس ان الاتفاقية بأسم الشركة الوطنية لانتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي.

وهنا تمت المداخلة من السيد خالد الشوابكه بأن MOU بإسم الشركة الوطنية لانتاج النفط ولكن بعد الامتياز سيكون بإسم شركة السلطاني ، فأجاب الرئيس بأنه لغاية الان لم ندخل في موضوع الامتياز وان الاتفاقية تم توقيعها بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والشركة الوطنية لانتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي.

فكر السيد عبدالله الشوابكه سؤاله هل تم توقيع أي تنازل عن حقوق الامتياز أو مذكرة التفاهم أو تم الطلب من الجهات الرسمية بتحويلها لصالح الشريك الهندي او شركة السلطاني الدولية للنفط؟
فأجاب معالي رئيس المجلس بأنه لم يتم التنازل أو الطلب بالتنازل الى شركة السلطاني و بأن عقد الامتياز سيبقى مع الشركة الوطنية.

فعلق مندوب عام مراقب الشركات بأن جميع الاسئلة سيتم تثبيتها وعرضها على المستشار القانوني وهذه الاسئلة هي:

- ١- في الاتفاقية الموقعة بين الشركة الوطنية لانتاج النفط وشركة CJ Group هل يتم التنازل عن الامتياز لصالح شركة السلطاني الدولية؟
- ٢- هل المبالغ المدفوعة من الشريك الهندي هي جاري شريك بمعنى انها دين على الشركة او مساهمة حيث ان الشركة الوطنية لانتاج النفط قدمت الارض ، وهل سيتم استرداد المبالغ من قبل الشريك الهندي من الارباح؟
- ٣- توضيح حال العقود المبرمة والتي تم ترتيبها من قبل المجلس؟
- ٤- هل يوجد شروط جزائية في الاتفاقية وما يضمن حقوق الشركة الوطنية ؟
- ٥- هل الشركة الوطنية لانتاج النفط حددت سقف للمدفوعات من الشريك الهندي ؟



٦- هل الآلية في تحويل الامتياز من الشركة الوطنية لانتاج النفط الى شركة السلطاني الدولية للنفط قانوني؟

٧- من يمتلك ارض/اراضي موضوع الامتياز الخاص بالشركة الوطنية لانتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي؟

كما استفسر السيد سابا سلطي لماذا تم تسجيل شركة السلطاني الدولية للنفط كمساهمة خاصة ولماذا لم يتم دخولهم في الشركة الوطنية لانتاج النفط؟

فأجاب الرئيس انني لا يجوز بأن ادخلهم كشريك في الشركة الوطنية لانتاج النفط لانهم بذلك يحصلون على امتيازات ، ونحن من واجبنا المحافظة على تلك الامتيازات لصالح شركتنا الوطنية.

وحيث انه لم تكن هنالك أية استفسارات أخرى، فقد تم التوصية بإغلاق باب النقاش والمصادقة على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للعام ٢٠١١، فوافقت الهيئة العامة على المصادقة عليه مع وجود بعض التحفظات التي ذكرت سابقاً من قبل بعض المساهمين والمرفق صورة عنها وهي تخص بالاعلى قرارات مجلس الإدارة بعد تاريخ ٢٠١٢/٤/٥، والتي بها مصالح ومنافع مشتركة لاجراء مجلس الإدارة والموظفين.

خامساً/ ابراء ذمة اعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١١:

لم يتم ابراء ذمة اعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية ٢٠١١، من قبل الهيئة العامة بما نسبته (٥٦,٨ %) من الحضور.

سادساً/ انتخاب مجلس الإدارة الثاني للشركة:

تم انتخاب السادة التالية اسماؤهم :

- ١- السيد عبدالله عبيد فلاح الشوابكه.
- ٢- السيد سابا باسم سابا سلطي.
- ٣- السيد خالد فياض ارشيد الشوابكه.
- ٤- السادة شركة البديهة للاشغال المعدنية.
- ٥- السادة شركة البديهة للاشغال الهندسية.



- ٦- السادة شركة طيبة هولدينجز ليمتد.
- ٧- السيد ايمن داود محمد ملحم.
- ٨- السيد يوسف هزاع ذفيل بني خالد.
- ٩- السادة صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي للصيادلة.
- ١٠- السادة صندوق التقاعد والاعانات للطباء البيطريين.
- ١١- Mr. Kashif Naseem Afzal

سابعاً/ انتخاب مدققي حسابات الشركة الخارجيين للسنة المالية ٢٠١٢:

رشح أحد المساهمين السادة شركة طلال ابو غزاله وشركاه الدولية كمدققين خارجيين لحسابات الشركة لعام ٢٠١٢، وتمت التثنية على هذا الترشيح، وحيث انه لم يتم ترشيح أي مكتب تدقيق خارجي آخر من قبل الهيئة العامة فقد قررت الهيئة العامة للمساهمين الموافقة على انتخاب السادة شركة طلال ابو غزاله وشركاه الدولية كمدققين خارجيين لحسابات الشركة لعام ٢٠١٢.

هذا وقد انتهى الاجتماع في حوالي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر نفس اليوم.

رئيس الجلسة

مندوب مراقب عام الشركات

كاتب الجلسة

الدكتور ماجد خليفة

السيد عودة حافظ

عماد محمد الشيخ